أحمد الأسعد

دراسة في مواقفه الوطنية والقومية والسياسية في لبنان١٩٣٧-١٩٦١

"دراسة تاريخية"

م.د. حسين عبد الحسين عباس الزهيري

ديوان الوقف الشيعي- كلية الإمام الكاظم(ع)- اقسام ذي قار.

م.د محمد رضيوي فجر الحميداوي

وزارة التربية - مديرية تربية ذي قار- قسم الرفاعي.

الملخص:

تعُد مسألة دراسة الشخصيات التاريخية حلقة مهمة في سلسلة الجهود الرامية لكتابة التأريخ، وعلى الرغم من تأكيد بعض المدارس التاريخية ضرورة التركيز في دور الجماهير بوصفها أكثر فاعليةً وتأثيراً في حركة التأريخ، فإنّ هذا ليس مسوغاً لإهمال أو تجاهل دور الفرد في صنع كثير من الأحداث التاريخية، وقد عملنا على إلقاء الضوء على أدوار ونشاطات ومواقف أحد الشخصيات اللبنانية المهمة وبيّان الجهود التي بذلتها لخدمة بلاده من خلال مواقع المسؤولية التي تبوأها وإسهام في الأنشطة المختلفة. ومن بين هذه الشخصيات الزعيم احمد الأسعد الذي لعبد دورا سياسيا كبيرا في لبنان خلال المدة١٩٣٧-١٩٦١.

المقدمة:

شكلت الشخصيات اللبنانية محوراً أساسياً لدراسة التاريخ اللبناني لاسيما خلال مرحلة تأسيس الدولة اللبنانية، وقد تأتى هذا الأمر من الصياغة العامة للمجتمع اللبناني الذي رسمت ملامحه العامة عوامل خارجية تمثلت بالاحتلال الفرنسي وعوامل داخلية أسهم في صياغتها رجال لبنان الإقطاعيين الذين سيطروا على المقدرات الهامة في لبنان.

تناول هذا البحث دراسة شخصية مهمة سجلت تاريخها بقوة في الذاكرة اللبنانية ألا وهي "احمد الأسعد"، إذ تم التركيز فيه على نشأته وحياته ونسبه حتى دخوله المعترك السياسي في عام١٩٣٧، وتابع نشاطه في المجلس النيابي فضلاً عن المناصب الحكومية التي تولاها خلال مدة الدراسة، إلى جانب التركيز على المنعطفات المهمة في حياته لاسيما في أزمة الاستقلال

اللبناني عام١٩٤٣، وتأسيسه الأحزاب والتكتلات السياسية، وموقفه من الأحلاف الدولية، وأزمة عام١٩٥٢، وثورة١٩٥٨ وقيادته المعارضة في الجنوب اللبناني حتى وفاته عام١٩٦١، وموقفه من القضية الفلسطينية وغيرها من المواقف الأخرى.

Abstract

The study of the historical figures is one of the important in modern history since it is main focus is to show the political , economic or social product of a specific person throughout his life . Therefore , the subject of my research is " The leader Ahmed El-Assad and his national role in Lebanon for the period 1937-1961". The research focused on highting his role in Lebanon within the parliament and the ministry , he has help for the duration of the study. It also dealt with his national attitudes which he lived toward most of crucial issues in Lebanon.

- حياته ونسبه وبدايات عمله السياسي حتى١٩٣٧

ولد أحمد عبد اللطيف بن خليل بن أسعد بن خليل من أحفاد ناصيف النصار[١] "الأسعد" في النبطية مركز جبل عامل ١٩٠٨، وهو إقطاعي كبير، وعائلة الأسعد شيعية المذهب، تتمركز في الجنوب اللبناني[٢]، ترجع في أصولها إلى آل الصغير الوائلية [٣]، أقترن بالسيدة فاطمة كامل الأسعد ابنة عمه، أنجبت له أولاداً عدة أشهرهم كامل الأسعد الذي اصبح

رئيساً للمجلس النيابي[٤]، شارك أحمد الأسعد في دعم والده عبد اللطيف في الانتخابات النيابية التي حصلت في١٩٣٥ وفوزه بهذه الانتخابات، إلا أن أحمد قد ترشح بدلاً عن والده عبد اللطيف الذي توفي١٩٣٦. أي في أنتخابات١٩٣٧، لذا يعد هذا العام بداية دخوله معترك السياسية في الجمهورية اللبنانية[٥].

- ترشحه للمجلس النيابي وموقفه السياسي فيه ١٩٣٧-١٩٦١

أعادت السلطات الفرنسية الحياة الدستورية[٦]إلى لبنان على أثر القرار الذي أصدره المفوض السامي في بيروت دي مارتيل[٧] في١٩٣٧/١/٤[٨]، المرقم(١٣٥)، الذي حدد بموجبه عدد أعضاء المجلس النيابي(٦٢)عضواً ، ثم أصدر المرسوم المرقم (١٢٥٤) (A.S)، في١٩٣٧/١٠/٩، والذي فصل بموجبه بين الأعضاء المنتخبين والمعينين وكان عدد النواب المنتخبين(٤١) عضواً، أما المعينون(٢١) عضواً[٩]،وبعدها جرت الانتخابات في موعدها في١٩٣٧/١٠/٢٤، وعقد مجلس النواب جلسته الأولى في ١٩٣٧/١٠/٢٩، وتلي المرسوم المرقم(١٣٦٨) الذي أُعلنت بموجبه نتائج الانتخابات وتعيين النواب[١٠]،وكان عدد المقاعد التي منحت للمسلمين(٢٨) مقعداً منتخبين ومعينين من أصل(٦٣)،منحت الطائفة الشيعية منها(١١)مقعداً تقسمت بين(٨)مقاعد منتخبة(٣) مقاعد معينة،وكان من بين المنتخبين النائب أحمد الأسعد[١١].

شن النائب أحمد الأسعد في المجلس النيابي في١٩٣٧/١١/٩، في أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة خير الدين الأحدب، هجوماً عنيفاً على الوزارة، وطالبها بتطبيق العدالة بين الطوائف والمناطق بجعلها أساساً في تنفيذ

برنامجها الحكومي والوظيفي، وتطبيق المادة السادسة والسادسة مكررة، من المعاهدة الفرنسية اللبنانية، التي تضمنت حقوق كل طائفة بوظائف الدولة ومنافعها، وزيادة الحصة المخصصة للطائفة الشيعية ، بوصفها الطائفة الأكثر تضرراً من بين الطوائف اللبنانية(١٢)، وحدد مطالب أبناء الطائفة الذين يمثلهم بإتمام المشاريع الأروائية التي تخدم أهالي الجنوب، وإيصال الماء الصالح للشرب إلى هذه المناطق التي نالها الإهمال منذ زمن بعيد، وإتمام مشروع مياه شبعا إلى جبل عامل، وتعبيد الطرق لتسهيل المواصلات بين المناطق البعيدة لاسيما طريق بنت جبيل – مرجعيون ، كون هذه المشاريع تعود بالنفع العام للمزارعين والفلاحين مما ينعكس على الحالة الاقتصادية للبلاد، مع التوسع في إنشاء المدارس في مناطق الجنوب وزيادة المدارس الابتدائية، فضلاً عن الاهتمام بالمناطق السياحية في المناطق الجنوبية، في جزين وجبع والنبطية ومرجعيون، ومساواتها مع بقية المناطق السياحية، وزيادة توزيع المساحات المسموح بها لزراعة التبغ وتقديم المساعدات للمزارعين في الجنوب، وتخصيص الأموال لإنشاء مدرسة زراعية، ومختبر زراعي خاص للمناطق الجنوبية(١٣).

ووعدت الحكومة في مناقشاتها بتنفيذ المطالب التي تقدم بها النائب أحمد الأسعد، بعد أن جرت بينه وبين بعض النواب الآخرين، تراشقات في الكلام، تجاه مطالبه لأبناء طائفته(١٤).

وفي أثناء انعقاد جلسة المجلس النيابي في كانون الأول ١٩٣٧، ذكّر النواب الشيعة بما فيهم النائب أحمد الأسعد، رئيس مجلس الوزراء، بنص المادة (٧) من الدستور اللبناني التي أكدت على المساواة بين اللبنانيين في

الحقوق والواجبات، وأوضحوا بأن المدارس الحكومية المخصصة للطائفة الشيعية قليلة ولا تتناسب مع أعداد الطائفة الشيعية، وأن المناطق الجنوبية متفشية فيها الأمية بصورة كبيرة ومحرومة من كل الخدمات الضرورية ، لأن أبناء الطائفة الشيعية يسكنونها[١٥]، كما أكد النائب أحمد الأسعد الذي تحدث طويلاً وأسهب في بيّان التقصير الحكومي في تقديم الخدمات وتنفيذ الالتزامات في الجنوب، منذ تأسيس الدولة اللبنانية وإعلان الجمهورية اللبنانية ، إذ ركّز على أن الجنوب والمناطق الشيعية خاصة، تعاني من الإهمال في كافة الوجوه سواءً بزراعتها أم تجارتها أم معارفها أم طرقاتها، وأشاد بموقف النواب الشيعة الذين كثيراً ما طالبوا بأنصاف تلك المناطق التي يمثلونها، وأضاف بأن منطقة في جبل عامل تحوي (٢٥) قرية تبتدئ من بنت جبيل وتنتهي بجديدة مرجعيون يبلغ عدد سكانها(٣٣) ألفاً، لم تصل إليهم الخدمات الضرورية ومنها الماء الصالح للشرب، وأن هؤلاء السكان يموتون عطشاً بسبب الإهمال الحكومي، إلى جانب ذلك فأن القسم الأكبر من أبناء الجنوب نشأوا أميين لا يعرفون القراءة أو الكتابة "وهذه صورة بسيطة عما يعانيه أبناء الشيعة في الجنوب"[١٦]، وفي نهاية الجلسة أنسحب النائب أحمد الأسعد احتجاجاً على عدم تنفيذ الحكومة المطالب التي نادت بها الطائفة الشيعية بوساطة نوابها في جلسات المجلس النيابي السابقة، وتناسي الحكومة حقوق الشيعة على الرغم من تلقي أعضاء الطائفة وعوداً كثيرة لم تنفذ[١٧].

قررت السلطات الفرنسية بالتعاون مع الحكومة في١٩٤٣/٧/٢١، بإجراء الانتخابات واعادة الحياة الدستورية إلى لبنان[١٨]، مع توفير المستلزمات الضرورية لذلك في١٩٤٣/٨/٢٩[١٩]، جرت الانتخابات النيابية اللبنانية في

موعدها المحدد، وكان عدد أعضاء المجلس(٥٥) نائباً[٢٠]، تمثّلت الطائفة الشيعية في هذا المجلس بـ(٩) نواب، بينهم النائب أحمد الأسعد[٢١]، استمر النائب أحمد الأسعد في التركيز بمطالباته بإنصاف أبناء الطائفة الشيعية ودعوة الحكومة إلى إنصاف طائفته، ففي أثناء جلسة المجلس النيابي، التي عقدت في١٩٤٣/١٠/٧ في حكومة رياض الصلح[٢٢] (الأولى)،أظهر بعض المآخذ في البيان الوزاري المزمع تنفيذه، لاسيما فيما يخص القضاء على الفقر في المناطق الجنوبية اللبنانية ذات الأغلبية الشيعية[٢٣]، وأكد في كلمته بأن مناطق الطائفة الشيعية، هي الأكثر حرماناً من مناطق الجمهورية اللبنانية، ويجب على الحكومة أن تشملها بعطفها وتحيطها بعنايتها وعلى الرغم من فقرهم، بوصفهم قلب البلاد الاقتصادي النابض، وأستنكر عدم استعداد الحكومة رفع الحيف عن الشيعة الذين من المفترض أن يتمتعوا بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها اللبنانيون من بقية الطوائف، "وأن العدالة تقضي بأن يعيشوا كما يعيش سواهم"، وتابع تأكيده على الحرمان الذي يعانيه أبناء الطائفة الشيعية في لبنان، الذين يعانون من الفقر والجهل، وطالب الحكومة بإرساء قواعد العدل الذي يعد أساساً للعدالة الاجتماعية، وحثّ الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود لإحياء مناطق الجنوب المليئة بأبناء الطائفة الشيعية، التي تعاني من الإهمال والتقصير الحكومي في مختلف المجالات الخدمية والصحية وغيرها[٢٤]، ثم هدد الحكومة قائلاً "وأن الشعب العاملي صبر على مضض على ما ناله من حرمان فأنه لم يصر إلى إنصافه فلست بضامن ما تخبئه الأقدار من المفاجئات التي ثبتت للجميع أن الشعب العاملي اليوم غيره بالأمس والسلام"[٢٥].

وفي١٩٤٦/١٢/٢١ أستحسن النائب أحمد الأسعد قيام الحكومة اللبنانية برئاسة رياض الصلح (الثانية)، منح الطائفة الشيعية منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية إلى النائب صبري حمادة، وأكد رضا الطائفة التي يمثلها عن منح هذا الاستحقاق وجدية الحكومة في إلغاء الطائفية السياسية في لبنان[٢٦].

وافق النائب أحمد الأسعد على التعديلات الدستورية التي قدمتها الحكومة إلى المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في١٩٤٧/١/١٠، وتم الاتفاق على إجراء التعديلات على المواد الدستورية التي شكلت محل خلاف بين الحكومة والمجلس النيابي وبعض المواد الأخرى[٢٧]، بعد أن جرى التصويت عليها في١٩٤٧/١/٢١[٢٨].

أصدر رئيس الجمهورية بشارة الخوري[٢٩] في١٩٤٧/٤/٨ مرسوماً جمهورياً حل فيه المجلس النيابي، وحدد ١٩٤٧/٥/٢٥ موعداً جديداً لإجراء الانتخابات النيابية، واتخذ من وفاة النائب أيوب ثابت[٣٠] الذي يمثل الأقليات حجته لحل المجلس، وبقي قانون الانتخابات السابق من دون تغيير[٣١]، وتم إجراء الانتخابات النيابية، وأسفرت عن وصول (١٠) نواب من الشيعة إلى المقاعد البرلمانية، منهم أحمد الأسعد[٣٢]، وكانت من أبرز الأحداث التي رافقت هذا المجلس إتهام جميع أعضائه بالتزوير في الانتخابات، بما فيهم النائب أحمد الأسعد، وسيطرت الحكومة على الأعضاء الذين جاءت بأغلبيتهم من أنصارها ومؤيديها[٣٣]، بعد أن استخدمت التهديد ضد الناخبين ومنع المرشحين المعارضين من الاقتراع، وقد سمّي هذا المجلس باسم(مجلس الخامس والعشرين من أيار)[٣٤]، دعم النائب أحمد الأسعد زميله النائب رشيد

بيضون[٣٥] في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في١٩٤٧/٦/١٧ الذي أسهب كثيراً في دراسة البيان الحكومي الذي قدمته حكومة رياض الصلح (الثالثة)، وأمتدح قانون الانتخابات الذي أصدرته الحكومة، وفي مقابل ذلك طالب بيضون بإجراء إحصاء سكاني جديد في لبنان، ثم توجه بكلمة مباشرة إلى رئيس الوزراء شرح له فيها الإهمال المتعمد من الجانب الحكومي تجاه أبناء الجنوب عامة والطائفة الشيعية خاصة، وأوضح التقصير في الجانب الصحي والخدمات العامة وانتشار الأمراض والأوبئة وقلة المياه الصالحة للشرب[٣٦]، وأستطرد النائب أحمد الأسعد، في مناقشة البيان الوزاري واظهار عيوبه، والتركيز على ضرورة إصلاح الدوائر الحكومية بما يتلاءم مع الخاصية التي تتمتع بها لبنان بصفة خاصة، ومنح أبناء الطائفة الشيعية المزيد من الاهتمام[٣٧].

لم يبدِ النائب أحمد الأسعد اعتراضه على الاقتراح الذي تقدم به أعضاء المجلس النيابي في ١٩٤٨/٤/٩ من أنصار الرئيس بشارة الخوري وكتلته النيابية، إلى الحكومة اللبنانية الذي تضمن تعديل المادة (٤٩) من الدستور الخاصة بإعادة انتخاب الرئيس بشارة الخوري لولاية ثانية تبلغ مدتها(٦)سنوات أخرى[٣٨]، وفي جلسة ١٩٤٨/٥/٢٢ وافق أعضاء المجلس على المقترح ومن بينه أحمد الأسعد في جلسة التصويت[٣٩]، وأعيد انتخاب الرئيس بشارة الخوري رئيساً للجمهورية لولاية ثانية بعد(٥)أيام، وقد صوّت النائب أحمد الأسعد إلى اعادة الانتخاب والتجديد أيضاً[٤٠].

قررت الحكومة اللبنانية في أذار ١٩٥٠ زيادة المقاعد النيابية لتمثيل الطوائف في المجلس النيابي لدورة١٩٥١ بصورة اكبر ، إذ رفعت المقاعد من

(٥٥)إلى(٧٧)[٤١]، كانت حصة المسلمين فيها(٣٥) مقعداً، وازدادت معها نسبة التمثيل الشيعي من (١٠) مقاعد إلى(١٤) مقعداً، ولما جرت الانتخابات النيابية في١٩٥١/٤/١٥[٤٢]، فاز عن الشيعة النائب أحمد الأسعد[٤٣]، وقد أنتخب النائب أحمد الأسعد رئيساً للمجلس النيابي في١٩٥١/٦/٥ وجدد له الانتخاب في هذا المنصب١٩٥٣[٤٤].

وما أن أعلن نبأ اغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح في عمّان حتى قامت التظاهرات في مختلف المدن اللبنانية، ونزل الجيش إلى الشوارع لإعادة الأمن والاستقرار ولتهدئة الأوضاع، وقد ناقش أعضاء المجلس النيابي قضية الاغتيال في جلسات متعددة ، إذ سببت هذه القضية ضجة في الأوساط النيابية لعدم جديّة الحكومة في سعيها لمتابعة مسار التحقيق[٤٥]، دعا رئيس المجلس النيابي أحمد الأسعد إلى عقد جلسة استثنائية وخاصة للتباحث بين أعضاء المجلس النيابي، وقد عقدت في١٩٥١/٧/٢٥، لغرض تأبين رئيس الوزراء رياض الصلح ومعرفة ملابسات قضية الاغتيال، وأفتتح رئيس المجلس النائب الشيعي أحمد الأسعد الجلسة بخطاب أظهر فيه اللوعة والحزن العميقين، وبيّن فيه مميزات الرئيس رياض الصلح على المستويين الفكري والأخلاقي، وما بذله من جهد طويل في ميدان العروبة، وما تحقق من فضل باستقلال لبنان، وأكد بأن الصلح كان علماً من أعلام الوطنية وسفراً من أسفار الجهاد، وأعلن وقوف المجلس خمس دقائق صمتاً حداداً على الفقيد وإجلالاً لذكراه [٤٦]، اتخذ أحمد الأسعد في١٩٥٢ موقفاً محايداً بين السياسيين اللبنانيين في اثناء الانتفاضة اللبنانية التي اندلعت في أيلول من العام نفسه، وايد

المعارضة التي أيّدت انتخاب النائب كميل شمعون[٤٧] في١٩٥٢/٩/٢١ خلفاً للرئيس بشارة الخوري[٤٨].

وفي ١٩٥٤/٣/٥ اتهم رئيس الوزراء عبد الله اليافي[٤٩] في أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومته داخل المجلس النيابي، النائب أحمد الأسعد بـ"تخريب البلاد"، وأثار هذا الأمر ضجة سياسية كبيرة، أدت في النهاية إلى عقد جلسة خاصة في١٩٥٤/٣/٩، لمناقشة سحب هذه الكلمة من قبل رئيس الوزراء من سجلات المجلس النيابي، وطلب الأسعد من اليافي بيان جوانب التخريب التي أحدثها في الدولة اللبنانية، إلا أن تدخل رئيس المجلس النيابي عادل عسيران[٥٠]، وصبري حمادة[٥١]، وعبد الله الحاج[٥٢]، في الموضوع أفضت الجلسة في نهايتها إلى إرجاع الأمور إلى نصابها وحذف كلمة الرئيس اليافي[٥٣]. وبذلك انتهت هذه الازمة السياسية إلى الصلح بين الطرفين، وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في١٩٥٦/١١/٢٧ طالب النائب احمد الأسعد حكومة سامي الصلح بضرورة إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الخاصة، والعمل على تطبيق الميثاق الوطني لعام١٩٤٣[٥٤].

ونتيجة لتدخل الحكومة في الانتخابات النيابية ١٩٥٧ لم يحصل المرشح أحمد الأسعد على الأصوات الكافية ليكون نائباً في المجلس النيابي، بسبب عمليات التزوير، مما أدى إلى خروجه من المجلس النيابي، إلا أنه عاد مرة أخرى للمجلس النيابي بعد انتخابات١٩٦٠[٥٥].

- مناصبه الوزارية في الحكومات اللبنانية ١٩٣٨-١٩٥٠.

كلف الرئيس إميل إدة[٥٦] في ١٩٣٨/٣/٢١ النائب خالد شهاب[٥٧] بتأليف الوزارة، فألفها في اليوم نفسه وبقيت حتى١٩٣٨/١١/١، وكان أحمد الأسعد من جبل عامل وزيراً للصحة والإسعاف العام والبرق والبريد ممثلاً عن الطائفة الشيعية[٥٨]، ولما شكّل النائب أحمد الداعوق [٥٩] في١٩٤١/١٢/١ الحكومة، بعد أن كلفه الرئيس الفرد نقاش[٦٠]، نال فيها أحمد الأسعد وزارة الزراعة والبريد والبرق، وبقيت هذه الوزارة حتى ١٩٤٢/٧/٢٧[٦١]، وفي أيلول١٩٤٣تمت عملية التصويت لرئاسة الجمهورية داخل المجلس النيابي اللبناني، وانتهت بانتخاب النائب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية بأغلبية (٤٤) صوتاً[٦٢]، واستمر الرئيس بشارة الخوري في حكم لبنان في المدة المدة الواقعة بين١٩٤٣/٩/٢١حتى١٩٥٢/٩/١٨، بعد أن تشكّلت في عهده (١٥) حكومة [٦٣]، وعند تكليف النائب عبد الحميد كرامي[٦٤] بتشكيل الحكومة في١٩٤٥/١/٩، كان من بين أعضائها النائب أحمد الأسعد الذي انيطت إليه وزارة الأشغال العامة والصحة والإسعاف العام[٦٥]، كما أصبح أحمد الأسعد وزيراً للدفاع الوطني والزراعة في حكومة سامي الصلح[٦٦](الثانية) وبقي فيها حتى ١٩٤٦/٤/١١[٦٧]، إلا أن الأسعد لم يبق في الوزارة طويلاً ، إذ قدم استقالته في ١٩٤٦/٥/١٧ بعد أن حصلت خلافات كبيرة بين أعضاء الحكومة والمجلس النيابي، كما استقالت الحكومة في١٩٤٦/٥/٢٢[٦٨]، تولى أحمد الأسعد في١٩٤٨/٧/٢٦ في حكومة رياض الصلح(الرابعة) وزارة الأشغال العامة حتى ١٩٤٩/٧/٢٤، ثم أعيد تعيينه في الوزارة نفسها في حكومة رياض الصلح(الخامسة)٨/١٦-١٩٤٩/٩/٣٠، واستمر في الوزارة

نفسها في حكومة رياض الصلح(السادسة)التي تشكلت في١٩٤٩/١٠/١حتى١٩٥٠/٣/٢٠ [٦٩]. كان هذا آخر المناصب الوزارية التي استوزرها أحمد الأسعد في حياته السياسية والوزارية.

- أحمد الأسعد وأزمة تشرين الثاني عام١٩٤٣.

أجتمع المجلس النيابي في ١٩٤٣/١١/٨، إذ حضر النائب أحمد الأسعد هذه الجلسة التي كانت مقررة للنظر في التعديلات الدستورية[٧٠]، وصوت جميع النواب بما فيهم الأسعد على جميع التعديلات الدستورية[٧١]، لاسيما بعد أن أفتتح رئيس المجلس النيابي الشيعي صبري حمادة الجلسة النيابية وبحضور رئيس الحكومة وأعضائها، وحضر جلسة المجلس (٥٢) نائباً من أصل (٥٥) نائباً[٧٢]، وبدأ أعضاء المجلس النيابي مناقشة مشروع القانون الدستوري المتعلق بتعديل بعض مواد الدستور اللبناني، الذي أُحيل إلى المجلس من قبل الحكومة في الخامس من تشرين الثاني، وطلب بعض النواب إحالة المشروع إلى لجنة خاصة لمراجعته، إلا أن أكثرية النواب بما فيهم أحمد الأسعد أصروا على المتابعة في مناقشة التعديلات، وتابع المجلس مناقشاته[٧٣]،كما أصدروا قراراً الغوا فيه جميع القوانين الانتدابية، وكل ما يتعلق بالانتداب وعصبة الأمم، على اعتبار أنها انتهت مع بداية الحرب العالمية الثانية[٧٤]، وبعدها صوّت النائب أحمد الأسعد مع جميع أعضاء المجلس النيابي على التعديل الدستوري بأكثرية (٤٨) صوتاً من أصل (٥٢) صوتاً من مجموع أعضاء المجلس البالغ (٥٥) نائباً[٧٥]، وفور انتهاء الجلسة، تبلّغت الحكومة بقرار المجلس على التعديل، وبعد توقيع رئيس الجمهورية بشارة الخوري لقرار التعديل، نشر في الجريدة الرسمية في١١/٩/ ١٩٤٣، وقد رفض

الإجراءات الفرنسية بإلقاء القبض على الحكومة اللبنانية في١٩٤٣/١١/١١[٧٦].

- دوره في تأسيس منظمة النهضة اللبناني عام ١٩٤٦-١٩٤٧

أنضم أحمد الأسعد إلى الأحزاب السياسية ومنها الكتلة الدستورية التي كانت برئاسة الرئيس بشارة الخوري التي تأسست في١٩٣٢[٧٧].

أسس أحمد الأسعد منظمة النهضة عام١٩٤٦ التي تعد بمثابة حزباً سياسياً ، كان الغرض منها منافسة "منظمة الطلائع"[٧٨] التي تمكنت من أن تستقطب اهتمام الشارع الشيعي في لبنان وتحظى بتأييده[٧٩]، وكان شعار حزب النهضة هو العلم اللبناني والأرزة محاطاً بسنبلتي قمح[٨٠] .

استطاع أحمد الأسعد أن يستقطب تعاطف غالبية الزعماء اللبنانيين لاسيما بعد انتشار منظمة الطلائع بين الشيعة اللبنانيين، التي كونت ردة فعل عند الأسعد لإنشاء هذه المنظمة، علاوة على ذلك تشجيع بعض السياسيين من السنة والموارنة إلى أحمد الأسعد لتأسيس منظمة منافسة لرشيد بيضون، ومنهم رياض الصلح[٨١]. وربما كان ذلك للتنافس الشديد على زعامة الشيعة بينه وبين رشيد بيضون. ولم يكن حثّ الأطراف السياسية اللبنانية غير الشيعية إلى دعم هذا الحزب ومؤسسه ومؤازرته حباً بالشيعة، بل لزيادة الانقسام الشيعي لكي لا يصبح الشيعة موحدين وتحت قيادة زعيم واحد فقط، فاستغل السياسيون من بقية الطوائف التنافس بين الأسعد وبيضون لزيادة التشتت الشيعي، وهو ما قد وجدناه في عمل ونشاط النهضويين الذي كان موجهاً ومنصباً في الأساس ضد جماعة الطليعة لا غير. أما أهداف منظمة النهضة فهي :-

١. نصرة الفقير، وإعطاء كل ذي حق حقه.
٢. السعي إلى تسهيل معاملات الفقراء من كل الطوائف في أجهزة الدولة.
٣. أنصاف أبناء الطائفة الشيعية، ومساواتهم مع بقية أبناء الوطن الآخرين(٨٢).

أنتخب أحمد الأسعد رئيساً للمنظمة بعد أن كثر الأعضاء المنتمون إليها، وأصبح خضر الجوني نائباً للرئيس، وعضوية عباس الحاج، وعبد اللطيف حمدان، وعكيف السبع، ومحمد حيدر، وسليمان الاسمر، وجميل اليتيم، وحسن اليتيم، وأديب خليفة، ومحسن سليم الذي كان مستشاراً قانونياً للمنظمة(٨٣).خطت منظمة النهضة لنفسها تنظيماً إدارياً وهيكلياً منفصلاً عن بقية الأحزاب اللبنانية الأخرى، فقد نشأت كتنظيم شبه عسكري، وتوحد أعضاؤها بلباس واحد كاكي اللون، وقبعات حمراء، ويحملون أزراراً خاصة كشارات تعريفية للحزب(٨٤)، وتكونت من مجلسين الأول عسكري والثاني مدني، كما أن أسماء فروعها وقياداتها العسكرية كانت مستوحاة من أسماء أهل البيت(عليهم السلام)(٨٥).وضعت منظمة النهضة تشكيلاتها العسكرية ١٩٤٦ وفرقها العسكرية تحت قيادة نائب رئيس المنظمة خضر الجوني، ومعاونه مصطفى السبع، ومهمتها اعتقال وخطف وتعذيب عناصر منظمة الطلائع، بتهمة سب وشتم أحمد الأسعد أو منظمة النهضة(٨٦)، انتشرت عمليات النهضة في مختلف المناطق اللبنانية سواءً في القرى الجنوبية أو حتى في بيروت نفسها، وقد أدى ذلك إلى أن ترد منظمة الطلائع بالأسلوب نفسه مما أدى إلى سقوط الجرحى والقتلى من الطرفين، وقام أنصار منظمة النهضة ومنهم جماعة محمد الفضل في النبطية بنزع شارات الطلائعيين الذين يمرون

بهذه البلدة، ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم، وهذا ما أجبر كثير من الطلائعيين إلى الانضمام إلى النهضويين أو تقديم استقالاتهم من منظمة الطلائع، ولم يكن لمنظمة النهضة أي نشاط سياسي سوى تهديد منظمة الطلائع، وما تبقى هو ما أختصر القيام به على الزعيم أحمد الأسعد(٨٧)، استمرت منظمة النهضة بالعمل على الرغم من اصدار وزير الداخلية صبري حمادة في أذار ١٩٤٧ قراراً بوقف نشاطات الأحزاب شبه العسكرية، إلا أن أحمد الأسعد لم يلتزم بقرار الحل وبقيت منظمة النهضة مستمرة في عملها،على العكس من منظمة الطلائع التي التزم رئيسها رشيد بيضون بتجميد نشاطات منظمته، ونقل ترشيحه للنيابة من محافظة الجنوب إلى محافظة بيروت تحت ضغط الهجمة التي تعرض لها وأنصاره في المناطق الجنوبية من لبنان(٨٨).

- موقفه من معاهدة الدفاع المشترك العربي١٩٥٢

أحال أحمد الأسعد مشروع معاهدة الدفاع المشترك المقدم من الحكومة إلى مجلس النواب للتصديق عليه (٨٩)، بعد أن أرسل المشروع إلى لجنتي الدفاع الوطني والشؤون الخارجية النيابيتين لبحثه وإعطاء الرأي فيه، واجتمعت لجنة الدفاع الوطني النيابية في١٩٥٢/٥/١٦ لمناقشة مشروع المعاهدة ووافقت عليه بالإجماع، معتبرة المعاهدة الطريق الصحيح للتعاون بين دول الجامعة في كافة النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية ويجعل الجامعة العربية بوصفها هيئة إقليمية ذات اثر عميق في السياسة الدولية(٩٠).

ناقش أحمد الأسعد مع أعضاء المجلس النيابي معاهدة الدفاع المشترك في جلسته المنعقدة في ١٩٥٢/١٠/٢٣(٩١)، وأعرب جميع الأعضاء

عن تأييدهم وموافقتهم على المعاهدة، مؤكدين بأن المعاهدة فيها مميزات عديدة، منها التعاون العربي لدفع أي عدوان مسلح يمكن أن يقع على إحدى الدول الموقعة على الميثاق، وضمنت النهوض باقتصاديات لبنان، مع ربط الأخيرة بدول لها قوتها العسكرية من أجل الوقوف بوجه الكيان الصهيوني، واعتبروا هذه المعاهدة أهم حدث في تاريخ لبنان الحديث، وأن تعمل على توثيق التعاون المثمر بين الدول العربية، وتعزيز القدرات العسكرية العربية للذود عن كيان لبنان والأقطار العربية، وصادق المجلس في نهاية المناقشات على المعاهدة بالإجماع مع التزامه بما تضمنته من التزامات[٩٢].

- موقفه من حلف بغداد[٩٣]١٩٥٥.

وفي ١٩٥٤/٣/٢٧ وقعت أحداث دموية في تظاهرة طلبة الجامعة الأميركية المنددة بالحلف العراقي – التركي، إذ رفض أحمد الأسعد بصفته أحد أعضاء المجلس النيابي، تقرير وزير الداخلية، وأدحض ما رواه من وقائع ضد الطلبة المتظاهرين، وأكد بأن التقرير يحمل كثير من المغالطات، وأبدى امتعاضه من رجال الشرطة والجيش لإطلاقهم النار الرصاص على الطلبة، كما هاجم أحمد الأسعد رئيس الوزراء وحمّله مسؤولية تلك الحوادث، وأشار إلى أن الدستور يبيح للجميع ومن دون استثناء حرية الاجتماع والتظاهر، وأضاف بأن رئيس الوزراء وحاشيته يعملون على حماية المجرمين وإبعادهم عن العدالة، وأنتقد بشدة سياسته الداخلية وعدم تحقيقها أية مشاريع تذكر لاسيما بعد أن جعل من أجهزة الدولة تنفذ رغباته الشخصية، وطالب بنهاية حديثه بتسليم الذين أطلقوا النار على المتظاهرين، وضرورة أن يقدم رئيس الوزراء استقالته من الحكومة لتحقيق مصلحة الوطن[٩٤].

وقعّ حلف بغداد في شباط ١٩٥٥ فاتخذت الحكومات العربية المصرية والسورية جانب المعارضة من هذا الحلف، في حين أبدت الحكومة اللبنانية موافقتها عليه [٩٥]، فأثار هذا الأمر امتعاض المعارضة اللبنانية التي شكلت وفداً رسمياً ضم أقطاب المعارضة للرئيس كميل شمعون ، ومن بينهم أحمد الأسعد الذي سافر مع الوفد إلى دمشق والتقى رئيس الجمهورية السورية الرئيس شكري القوتلي، وأخبره رفضه القاطع لقيام هذا الحلف، أو التفريط بأراضي الجمهورية اللبنانية، وأظهر له مساندة الشعب اللبناني للحكومة السورية[٩٦].

- موقفه من مبدأ ايزنهاور ١٩٥٧

اظهر أحمد الأسعد موقفه من مبدأ أيزنهاور في أثناء مناقشات المجلس النيابي في١٩٥٧/٤/٥، بعد أن طرح أسئلة حول فائدة لبنان من الانضمام للمشروع والاتفاقية الأميركية، وقد أجاب وزير الخارجية شارل مالك على مناقشات أعضاء المجلس النيابي، مبيناً بأن قبول لبنان لمشروع أيزنهاور ليس معناه إعلان الحرب على الشيوعية وربط لبنان مباشرة بالولايات المتحدة الأميركية، بل أن الهدف من ذلك هو عزم الحكومة التام للدفاع عن وجود وحدود لبنان، إذا ما أعلنت "الشيوعية" الحرب على لبنان، وأن مقترحات أيزنهاور تساعد على تقريب الأهداف بين لبنان والولايات المتحدة، لذلك إذا ما تعرضت لبنان لعدوان شيوعي، طلبت المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة لصد هذا العدوان، فالولايات المتحدة وفقاً لمشروع أيزنهاور تساعد لبنان بجميع الوسائل الدفاعية[٩٧]، وبعد أن تم التصويت في نهاية جلسة١٩٥٧/٤/٩على الثقة بالحكومة على أساس قبولها بمبدأ أيزنهاور، قدّم أحمد الأسعد استقالته

من المجلس قبل إجراء التصويت احتجاجاً على موافقة الحكومة على المشروع(٩٨).

عدّ أحمد الأسعد موافقة الحكومة اللبنانية على مشروع أيزنهاور، خروجاً على مبادئ الميثاق الوطني لعام١٩٤٣، فيما اتَهَمَت الحكومة زعماء المعارضة ومنهم أحمد الأسعد بمسايرتهم لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر(٩٩).

- موقفه في تظاهرة أيار١٩٥٧.

شكّل أحمد الأسعد مع بقية أعضاء المعارضة السياسيين الآخرين جبهة سياسية عرفت بـ"الجبهة الوطنية"، بعد قبول الحكومة اللبنانية لمشروع الرئيس الأميركي أيزنهاور في١٩٥٧/٣/١٦، وقد شنّ أحمد الأسعد حملة عنيفة ضد الحكومة ورئيس الجمهورية بدأها في استخدام جميع الصحف اللبنانية الداخلية والخارجية، وانتقل بعدها إلى تحشيد أعضاء المجلس النيابي الموالين إليه، مع أقطاب المعارضة لتوحيد موقفهم ضد الرئيس كميل شمعون وتكوين أكثرية مطلقة داخل المجلس، وبعدها توجه إلى تحشيد الشارع اللبناني لممارسة المزيد من الضغط ضد الحكومة عن طريق عقد المؤتمرات والندوات(١٠٠)، وتقدم أحمد الأسعد مع أعضاء الجبهة الوطنية بالعديد من المطالب الحكومة :-

١. جعل أعضاء المجلس النيابي ٨٨ نائباً.
٢. يكون القضاء الإداري دائرة انتخابية واحدة.
٣. تشكيل حكومة محايدة للأشراف على سير الانتخابات .

٤. عدم عقد أي اتفاقية أو معاهدة قبل إجراء الانتخابات والتئام المجلس الجديد(١٠١).

إلا أن الحكومة لم تأخذ بمطالب الجبهة الوطنية وأجرت بعض التعديلات الطفيفة على قانونها الانتخابي، وقامت بإجراء الانتخابات في١٩٥٧/٦/١٢، بعد أن تدخلت فيها بصورة كبيرة جداً،إذ عمدت إلى التزوير وإعطاء الرشوة، والتهديد والوعيد والاعتقال لأنصار المعارضة، وفي الجنوب استخدمت الأسلوب الإرهابي مع أنصار أحمد الأسعد، الذين اعتقلت أعداد كثيرة منهم ومن دون أسباب محددة ، كما قسمت المناطق الانتخابية بحسب الطوائف لضمان وصول مرشحيها إلى المجلس النيابي، والتي أسفرت عن فوز مرشحي الحكومة وضد مرشحي المعارضة وخسارة أحمد الأسعد نفسه في هذه الانتخابات، الأمر الذي أدى بالأخير إلى مهاجمة الحكومة بسبب تلك الممارسات اللا مشروعة في إجراء الانتخابات (١٠٢).

قرر أحمد الأسعد مع أنصار الجبهة الوطنية المعارضة القيام بتظاهرة سلمية احتجاجاً على تزوير الانتخابات، وتحدد١٩٥٧/٥/٣٠ موعداً لانطلاق المظاهرة، الأمر الذي دفع قوات الشرطة والأمن وبأمر مباشر من الحكومة للتصدي للمتظاهرين ومنعهم من التظاهر، إلا أن ذلك لم يمنع خروج التظاهرة في موعدها المقرر، ولم تكتفِ الحكومة بذلك بل أصدرت أمراً بإحالة أحمد الأسعد إلى القضاء بتهمة اشتراكه وتحريضه للتظاهر، مما تسبب بحدوث اضطرابات سياسية وتوتر كبير بين الحكومة والمعارضة في الجنوب المعقل الرئيس للأسعد(١٠٣). ولكنه استطاع الهرب إلى سورية قبل أن يتم إلقاء القبض عليه، وقيادة المعارضة ضد الحكومة والرئيس كميل شمعون من هناك.

- موقفه من ثورة ١٩٥٨.

اشتد الصراع بين الحكومة اللبنانية والمعارضة بعد أن قاربت المدة الدستورية لولاية الرئيس كميل شمعون على الانتهاء، وانتخاب رئيس جديد للبلاد، مما أدى إلى تأزم الموقف بين الطرفين بعد أن أخذ أنصار الرئيس كميل شمعون بالتمهيد له لتجديد الولاية مرة ثانية، وهذا تسبب في وقوع صدامات مسلحة بين الجانبين في ٣/٢٨/ – ٤/٢/ ١٩٥٨ راح ضحيتها الكثير من القتلى والجرحى، وبدأ من خلالها أنصار شمعون تعديل الدستور، لانتخاب شمعون لفترة رئاسية ثانية بالقوة [١٠٤].

ومن جانب آخر، أيّد أحمد الأسعد مطالبات المعارضة وفي مقدمتها استقالة كميل شمعون، وحل مجلس النواب، وتكوين حكومة وفاق وطني، إلا أن كميل شمعون تمكن من استمالة بعض التنظيمات المسلحة إليه ومنها حزب الكتائب، وانقسمت المناطق اللبنانية إلى قسمين متحاربين، وأقيمت المتاريس في الشوارع، ونزل الجيش إلى المعركة ، وتمكنت المعارضة من السيطرة على مساحات كبيرة من أراضي لبنان، وحشدت أكثر من(١٢) ألف مقاتل، في الوقت الذي لم يزد فيه عدد الجيش اللبناني عن(١٠) آلاف مقاتل[١٠٥].

استغل أحمد الأسعد ثقله السياسي في الجنوب لصالحه في عرقلة أعمال الحكومة ، ونتيجة لذلك قامت المعارضة بتقسيم المناطق اللبنانية بين زعمائها، فكانت لأحمد الأسعد صور والنبطية المناطق الشيعية في الجنوب[١٠٦] ، وتم الاتصال به في سورية لإرسال الأسلحة والعتاد إلى المقاومين المسلحين الشيعة في مناطقه، وبالفعل قام أحمد الأسعد بإيصال

الأسلحة والعتاد والمؤن والأموال إلى الجنوب اللبناني، وحثّ المقاومين على القتال لآخر نفس فيهم، وقد وقع الكثير من القتلى والجرحى بعد القتال مع عناصر حزب الكتائب والجيش اللبناني، لاسيما القوات التي كان يقودها الضباط الموالون لشمعون، وبعد أن حاول الأخير استمالة قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب إلى جانبه رفض الأخير الانصياع له ، وهذا ما جعل شمعون يتنازل عن الحكم في أيلول١٩٥٨، وجاء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية بدلاً عنه(١٠٧).

رفض أحمد الأسعد الإنزال الأميركي الذي تزامن مع قيام الثورة اللبنانية، وعده فعلاً غير مسبوق وطالب الرئيس فؤاد شهاب الطلب من الحكومة الأميركية سحب قواتها من الأراضي اللبنانية(١٠٨).

- مساعيه في سبيل توحيد الشيعة في لبنان.

كان أحمد الأسعد حريصاً على قيام اتحاد بين الشيعة في لبنان لاسيما بين طرفي الجمهورية اللبنانية (البقاع والهرمل مع جبل عامل)، ونبذه لحالة التشرذم السياسي التي تعاني منها الطائفة الشيعية، لذا سعى إلى قيام تحالف شيعي بين جبل عامل وبين البقاع عن طريق تزويجه أحدى بناته (زينب) إلى زعيم البقاع النائب (صبري حمادة)، وقد صرح في هذه المناسبة قائلا:" الآن اطمأن قلبي على الشيعة في لبنان، فجناح بعلبك وجناح الجنوب اتحدا، ولم تعد علاقتهما تلك العلاقة التنافسية، بل صارت تكاملية في مصلحة الخدمة اللبنانية"(١٠٩). وربما كان يحاول من وراء هذا التزويج أن يزداد قوة بوجه منافسه رشيد بيضون.

- علاقاته مع أتباعه.

كان أحمد الأسعد محبوباً من قبل أبناء الطائفة الشيعية في جبل عامل، ولعل ذلك متأتياً لما تتمتع به عائلة الأسعد من تاريخ اجتماعي وسياسي مشرف. لذا فقد كان يحضر أحمد الأسعد في بيوت عامة الناس ويستمع إلى معاناتهم ويحل لهم بعض مشاكلهم، ويدخل عليه كل من قصده من دون استئذان، ويستمع إلى شكواهم ، وكان أحمد الأسعد يقول" لولا هؤلاء الناس لما كنت زعيماً" ، وعندما تعرض ولده كامل الأسعد إلى محاولة اغتيال على يد "علي رميتي"، ولم يطالب بمحاكمته أو القبض عليه، وهذا ما جعل رميتي يصبح من أشد أنصار أحمد الأسعد تعصباً في الانتخابات النيابية والسياسية(١١٠).

- توفي أحمد الأسعد على اثر انفجار الزائدة الدودية في١٩٦١/٣/١٦(١١١).

الخاتمة: مما تقدم يتضح لنا بأن أحمد الأسعد الشخصية الشيعية الفذة التي يمكن عدها من الشخصيات القليلة ناضلت في سبيل تخليص الشيعة من حالهم البائس ونقلهم إلى حال أفضل، على الرغم من كونه شخصية "إقطاعية" ، إلا أنه حاول أن يتخلص من هذه الميزة عن طريق مشاركته عامة الناس أفراحهم وهمومهم ومشاكلهم، ومحاولة حلها قدر المستطاع، والمساهمة الفاعلة في الحياة السياسية اللبنانية منذ١٩٣٧، وتحديداً في المجلس النيابي والحكومات اللبنانية المختلفة، وبسبب ما يمتلكه من قاعدة شعبية كبيرة أسندت إليه وهو الوحيد تقريباً "وزارة الدفاع" من بين زملائه الآخرين، وهو ما دفعه على استخدام كافة الأساليب للحفاظ على مكانته،

والذي انعكس بتأسيس"حزب النهضة"، وأخيراً حاولت الحكومة نتيجة لمكانته وحظوته إلى إبعاده عن المجلس النيابي عن طريق استخدام أسلوب التزوير في الانتخابات النيابية١٩٥٧، في حين كان له الدور الأكبر في إسقاط كميل شمعون عن طريق دعمه للمقاومين بالأسلحة والمؤن والعتاد والاموال١٩٥٨.

- **الهوامش**

(١) للمزيد عن ناصيف النصار ودوره في جبل عامل ينظر:محمد جابر ال صفا، تاريخ جبل عامل، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٣٦-١٣٨ ؛ يوسف طباجة ، نموذج الزعامة السياسية بنو بشارة في جبل عامل، "العرفان"(مجلة)، بيروت، مج٨٠، العددان٩- ١٠، ١٩٩٦.

(٢) صقر يوسف صقر، أحمد الأسعد : إقطاعي في ثياب "همشري" ، "معلومات"(مجلة)، بيروت، المركز العربي للمعلومات، مج٦٧، ٢٠٠٩، ص٧٤-٧٨.

(٣)خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، بيروت،٢٠٠٣، ص٧٩ ؛ صقر يوسف صقر، عائلات حكمت لبنان، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص١٠٩.

(٤)عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص٤٢.

(٥) صقر يوسف صقر، احمد الأسعد...، ص٧٤-٧٥.

(٦)عطلت السلطات الفرنسية الحياة الدستورية في١٩٣٢/٩/٢١ بعد أن ترشح النائب محمد الجسر لرئاسة الجمهورية، إذ رفض المفوض السامي هنري

بونسو ترشيح الجسر لرئاسة الجمهورية كونه مسلم، فتعذر بالأزمة الاقتصادية لحل الحكومة والبرلمان. جورج قرم، لبنان تاريخ ومجتمع، تعريب حسان قبيسي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٩.

(٧) دي مارتيل:ولد باريس في١٨٧٨/١١/٢٧، درس الحقوق ثم تخرج من المدرسة السياسية بباريس، وفي الثاني من ايار١٩٠١ أصبح ملحقاً بمكتب رئيس الوزراء. للمزيد ينظر:- محمد جاسم خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني١٩٤٣-١٩٧٥"دراسة تاريخية- وثائقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص٣٢-٣٣.

(٨) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، بيروت،١٩٦٠، ص٢٠٩ ؛

Khodr.K. Khodr, La Vie politique au Libandupuis 1952 diplome de tudes Superieures de soiencepolitique , Paris , 1972,p.,30.

(٩) "العرفان"، لبنان، مج٢٧، ج٣، ١٩٣٧، ص٣٥٩.

(١٠) م.م.ن، الدور التشريعي ٤، العقد العادي٢، الجلسة١، المنعقدة في ١٩٣٧/١٠/٢٩.

(١١)وهم أحمد الأسعد، وأحمد الحسيني، ونجيب عسيران، ويوسف الزين، وإبراهيم حيدر، وصبري حمادة، ورشيد بيضون، أما المعينون رشيد حرموش، وعلي العبد الله، وبهيج الفضل. لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، ١٩٨٥، ص١٤٩-١٥٠.

(١٢) يوسف قزما خوري، الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب١٩٢٣-١٩٨٧، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٢.

(١٣)م.م.ن، الدور التشريعي٤، العقد العادي٢، الجلسة٢، المنعقدة في١٩٣٧/١١/٩.

(١٤)البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب١٩٢٦-١٩٨٤، مج١، يوسف قزما خوري(إعداد)، بيروت،١٩٨٦، ص٨٨.

(١٥) م.م.ن، الدور التشريعي٤، العقد العادي٢، الجلسة١، المنعقدة في ١٩٣٧/١٢/٣٠.

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) حسن خ. غريب، نحو تاريخ فكري- سياسي لشيعة لبنان(أوضاع واتجاهات)، ج١، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٨٠ .

(١٨)عطلت السلطات الفرنسية الحياة الدستورية في أيلول١٩٣٩ على اثر القرار الذي أصدره الجنرال غبريال بيو. للمزيد ينظر:-ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية١٩٢٦-١٩٩٦ التأليف-الثقة-الاستقالة، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٠-٤٠.

(١٩) بشارة الخوري، المصدر السابق ، ص٢٥٢ .

(٢٠) طريف شمس الدين، انتخابات الرئاسة في لبنان من بشارة الخوري إلى إلياس الهواري ١٩٤٣-١٩٨٩، النبطية، ١٩٩٥، ص٤٧-٤٨. حصل تنافس شديد بين فرنسا وبريطانيا في الانتخابات ودعمت فرنسا إميل إدة وكتلته، في حين دعمت بريطانيا بشارة الخوري وكتلته المعروفة بالكتلة الدستورية، وانتهت بفوز القائمة الأخيرة. شيماء فاضل مخيبر العميري،

سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص٩٦-٩٧ .

(٢١) الى جانب صبري حمادة، وإبراهيم حيدر، ورشيد بيضون، وكاظم الخليل،ومحمد الفضل، وعلي العبد الله، وعادل عسيران، وأحمد الحسيني. لحد خاطر، المصدر السابق، ص١٥٩-١٦٠.

(٢٢)ولد عام١٨٩٤، تولّى رئاسة الوزراء مرتين(١٩٤٣-١٩٤٥)_(١٩٤٧-١٩٥١)، أدى دوراً أساسياً في تحقيق استقلال بلاده، اغتيل في أثناء زيارته العاصمة الأردنية.باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي، تعريب عمر سعيد الايوبي، بيروت، ٢٠١٠ .

(٢٣)"الحياة النيابية"(مجلة)، بيروت، مجلس النواب اللبناني، بيان حكومة الاستقلال الاولى، مج٢٢، ٢٠٠٧، ص١٥٧-١٥٨.

(٢٤) م.م.ن، الدور التشريعي٥، محضر الجلسة٣، المنعقدة في ١٩٤٣/١٠/٧.

(٢٥)البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب اللبناني، المصدر السابق ، ص١٣٣-١٣٤.

(٢٦)م.م.ن، الدور التشريعي٥، العقد العادي٢، الجلسة٢، المنعقدة في ١٩٤٦/١٢/٢١.

(٢٧) تم إلغاء المواد الدستورية(٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، وتعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩، وتم تعديل المواد الدستورية ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٦٠، ٨١، ٨٥). للمزيد ينظر:م.م.ن، الدور التشريعي٥، العقد الاستثنائي٢، الجلسة١، المنعقدة في١٩٤٧/١/١٠ ؛

م.م.ن ، الدور التشريعي٥، العقد الاستثنائي٢، الجلسة١، المنعقدة في ١٩٤٧/١/٢١ ؛ محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦-١٩٩٠، أحمد الزين(إعداد)، المجلس النيابي اللبناني، بيروت، ١٩٩٣ ؛ الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، مجموعة الوثائق الأساسية المتعلقة بالنظام السياسي اللبناني، بيروت، ١٩٦٨.

(٢٨) م.م.ن ، الدور التشريعي٦، العقد العادي١، الجلسة١٠، المنعقدة في ١٩٤٧/١/١٠.

(٢٩) ولد في عالية١٨٩٠، درس في مدرسة الآباء اليسوعيين ببيروت، أنتخب نقيباً للمحامين اللبنانيين١٩٣٠، أسس١٩٣٢ الكتلة الدستورية، أنتخب رئيساً للجمهورية١٩٤٣-١٩٥٢، توفي في١٩٦٤/١/١١.عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢٠١-٢٠٣.

(٣٠) ولد في قرية بحمدون ١٨٧٤، درس في المدرسة الانجيلية السورية وتخرج منها ١٨٩٣، وتخصص في الطب الباطني، انتمى إلى جمعية بيروت الاصلاحية، وعينه المفوض السامي ممثلاً عن الاقليات في المجلس التمثيلي ١٩٢٢ توفي في ١٩٤٧/٢/١٤. عبد الوهاب الكيالي واخرون ، موسوعة السياسة ،ج١، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٤٦.

(٣١) بشارة الخوري، المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٢-١٣ .

(٣٢) رشيد بيضون، وأحمد الحسيني ، ويوسف الزين، ومحمد الفضل،ومحمد صفي الدين، ومحمد علي غطيمي، وعادل عسيران، وصبري حمادة، وإبراهيم حيدر. لحد خاطر، المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٩.

(٣٣) محمد المجذوب ، محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط٤، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٩٢-٣٩٣ ؛ احمد عارف الزين، المجلس النيابي العتيد، "العرفان"، مج٣٣ ،ج٨ ، ١٩٤٧، ص٨٤١.

(٣٤) "العرفان"، المجلس النيابي، مج٣٣، ج١، ١٩٤٦.

(٣٥) ولد في بيروت١٨٨٩، مسلم من الطائفة الشيعية، بنى الكلية العاملية١٩٣٧، أسس منظمة الطلائع ١٩٤٤، شارك في التعديل الدستوري١٩٤٣ مع صبري حمادة، بقي نائباً في جميع الدورات التي رشح فيها ، توفي ١٩٧١/٩/١٧.عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٨٥-٨٦.

(٣٦)البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب اللبناني١٩٢٦-١٩٩٠، المصدر السابق، ص١٨١.

(٣٧) م.م.ن ، الدور التشريعي٦، العقد العادي١، الجلسة١٠، المنعقدة في ١٩٤٧/١/١٠.

(٣٨) د.ك.و، ملفة٣١١/٢٦٨٤، تقارير المفوضية العراقية في بيروت تقرير المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية، أوضاع لبنان الداخلية، ١٩٤٩/٩/٢٣، و٥٢، ص١٦٨-١٦٩ ؛ شكري نصر الله، تاريخ لبنان واللبنانيين نظرة إلى الوراء، بيروت، ٢٠٠٦ ، ص٥٠-٥٢ ؛ يوسف غانم، لبنان بين عهدين ١٩٤٣-١٩٥٨، بيروت،١٩٧٣، ص٨٨.

(٣٩) م.م.ن، الدور التشريعي٦، العقد العادي١، الجلسة١٠، المنعقدة في ١٩٤٨/٥/٢٢.

(٤٠) د.ك.و، ملفة رقم٣١١/٢٦٨٤، تقارير المفوضية العراقية في بيروت تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية، أوضاع لبنان الداخلية، ٩/٢٣/ ١٩٤٩، و٥٢، ص١٦٩ ؛ م.م.ن، الدور التشريعي٦، العقد العادي١، الجلسة١٠، المنعقدة في٥/٢٢/ ١٩٤٨.

(٤١) "الرسمية للجمهورية اللبنانية"(جريدة)، العدد٣٣، ١٦ /٨/١٩٥٠.

(٤٢) انقسمت القوائم الانتخابية الشيعية في الجنوب إلى قائمتين أساسيتين هما قائمة أحمد الأسعد التي انضم إليها أحمد الأسعد، ومحمد صفي الدين، وعلي بدر الدين، ومحمد الفضل، وسليمان عرب، ومحمد علي غطيمي، وحسين عبد الله، وعلي بزي، والقائمة الأخرى كانت برأسة عادل عسيران، وعضوية كاظم الخليل، وعزة يوسف الزين، وصدر الدين شرف الدين، وسعيد عسيران، ومحمد خليفة، وعلي عبد الله، وعبد اللطيف بيضون."العرفان"، الانتخابات النيابية، مج٣٧، ج٥، ١٩٥٠، ص٥٩٥. حصلت حالات للتزوير في القوائم الانتخابية، فظهرت مجموعة من الأصوات الداعية لمقاطعة الانتخابات، بسبب سيطرت الحكومة عليها."العرفان"، الانتخابات النيابية، مج٣٧، ج٥، ١٩٥٠، ص٥٦٥، ٥٩٩.

(٤٣) إلى جانب رشيد بيضون، وعبد الله الحاج، وأحمد الحسيني، وسليمان عرب، وأحمد الأسعد، ومحمد الفضل، ومحمد علي غطيمي، ومحمد صفي الدين، وعلي بدر الدين، وحسين العبد الله، وعلي بزي، وصبري حمادة، وفضل الله حمادة، وإبراهيم حيدر."الجريدة الرسمية للجمهورية

اللبنانية"، العدد١٢، ١٩٥١/٤/١٥ ؛ لحد خاطر، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٤٤) احمد زين، من التاريخ النيابي: النواب والأدوار، "الحياة النيابية"، مج٣٨ ، ٢٠٠٠، ص٢٣-٢٥ ؛ "العرفان"، نقص عليك من أنبائها، مج٣٨، ج٨، ١٩٥١، ص٩٥٣.

(٤٥) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق، ص١٧٣ .

(٤٦)م.م.ن، الدور التشريعي٧، العقد الاستثنائي١، الجلسة٨، المنعقدة في ١٩٥١/٧/٢٥.

(٤٧)ولد في بلدة دير القمر١٩٠٠، درس الحقوق، انتخب نائباً عن جبل لبنان١٩٢٩، عين وزيراً للمالية١٩٣٨، ووزيراً للداخلية من١٩٤٣-١٩٤٤، أصبح رئيساً للجمهورية(١٩٥٢-١٩٥٨).للمزيد من التفاصيل ينظر:- عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودورة السياسي في لبنان١٩٠٠-١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١١.

(٤٨)صادق السوداني، نظام كميل شمعون، لمحات تاريخية من السياستين الداخلية والعربية، "دراسات في التاريخ والآثار" (مجلة)، العدد٢، بغداد، ١٩٨٢، ص٧٣.

(٤٩)ولد في بيروت١٩٠١ ، مسلم من الطائفة السنية، درس في معهد الحقوق في مدرسة الإباء اليسوعيين، نال شهادة الدكتوراه في الحقوق١٩٢٦، أصبح رئيساً للوزراء١٩٣٨، أنتخب عن بيروت بالمجلس النيابي١٩٤٣،

توفي في١٩٨٦/١١/٤.عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٥٣٩-٥٤٠.

(٥٠)ولد بصيدا ١٩٠٥، من الطائفة الشيعية، درس في الجامعة الأمريكية، وحصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، اعتقل في راشيا١٩٤٣من قبل السلطات الفرنسية، أنتخب نائباً للمدة ١٩٤٣-١٩٩٢، انتخب رئيساً للمجلس النيابي١٩٥٣-١٩٥٩، توفي في١٩٩٨/٦/١٨. المصدر نفسه، ص٣٥٨-٣٥٩.

(٥١) ولد في الهرمل١٩٠٥ ، دخل الى المدرسة١٩١١ ، قام جمال باشا السفاح١٩١٥ بتهجير عائلته من الهرمل إلى مدينة القسطاموني التي تبعد٤٠٠ كم عن أنقرة، وبعد نهاية الحرب عاد مع عائلته إلى الهرمل، أنتخب نائباً ١٩٢٥ وعمره (١٩) عاماً، وجرى تكبير عمره بالاتفاق مع الفرنسيين ومدير مدرسة عينطورة الذي منحه شهادة تثبت عمره المزيف، من مؤسسي الحزب الدستوري١٩٣٦، عين وزيراً للأشغال العامة١٩٣٨، أصبح رئيساً للمجلس النيابي١٩٤٣ و١٩٤٦ و١٩٥١، توفي ١٩٧٦. للمزيد ينظر:- احمد زين الدين ، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة ، بيروت ، ١٩٩٧.

(٥٢)ولد في بالضاحية الجنوبية من بيروت١٨٩٩، درس في المدارس اليسوعية، دخل الجامعة الأميركية وحصل منها على شهادة البكالوريوس في العلوم١٩٢٢، عين في١٩٣٢مستشارالملك فيصل الأول في العراق وأصبح رئيسا للديوان الملكي عام ١٩٣٤، عاد إلى لبنان١٩٣٧ وانتخب

نائبا١٩٥١ و١٩٥٣ عن الجنوب، توفي١٩٧٥/٦/١.عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق،ص١٣٣-١٣٤.

(٥٣)م.م.ن، الدور التشريعي٨، العقد الاستثنائي٢، الجلسة٧، المنعقدة في ١٩٥٤/٣/٩، ص١٧٥-١٧٩.

(٥٤) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٥٥)صقر يوسف صقر، احمد الأسعد...، ص٧٦-٧٧.

(٥٦) ولد في جبيل١٨٨٤، من طائفة الموارنة، درس في كلية الآباء اليسوعيين، اختير عضوا في الوفدين اللبنانيين١٩١٩ لمؤتمر الصلح بباريس، واللجنة الادارية١٩٢٠، ونائباً في١٩٢٢، وشيخاً١٩٢٦، اسس الكتلة الوطنية، من أشد أنصار الفرنسيين، توفي في ١٩٤٩/٩/٢٧.عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢٩-٣٠.

(٥٧) ولد في حاصبيا١٨٩٠، من المسلمين السنة، عُين في المجلس التمثيلي١٩٢٢، وأنتخب ١٩٢٥، ودورات ١٩٢٩، و١٩٣٤، و١٩٣٧، اختير عضواً في لجنة كتابة الدستور، أصبح رئيساً للمجلس النيابي١٩٣٥، أحد اعضاء الكتلة الدستورية، توفي في١٩٧٨/٧/٧. المصدر نفسه، ص٢٩٥.

(٥٨)م.م.ن، الدور التشريعي٤، العقد الاستثنائي١، الجلسة٣، المنعقدة في ١٩٣٨/٣/٢٥.

(٥٩)ولد ببيروت١٨٩٢، من المسلمين السنة، أكمل دراسة الهندسة في باريس١٩١٥، عاد إلى لبنان١٩٢٠، عين مستشاراً هندسياً لبلدية بيروت١٩٢٧-١٩٤٠، عين رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية

في١٩٤١، و١٩٦٠، توفي١٩٧٩/٨/٢٤. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٦٠) ولد في بيروت١٨٨٨، درس في مدرسة القديس يوسف للآباء اليسوعيين١٩٠٤ ، ونال شهادة الحقوق من جامعة السوربون١٩٠٩، عينه المفوض السامي رئيساً للدولة١٩٤١ واستقال في١٩٤٣، أنتخب نائباً في دورتي١٩٤٣ و١٩٥٣، توفي ١٩٧٨/٩/٢٦. المصدر نفسه ، ص٥١٨-٥١٩.

(٦١) لحد خاطر، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٥.

(٦٢)انتخب بشارة الخوري من قبل أعضاء كتلته ببيروت في١٩٤٣/٩/٢٠، أي قبل يوم واحد من إجراء الانتخابات الرسمية في المجلس النيابي، وكان من بين الأعضاء النواب الشيعة أحمد الأسعد، ورشيد بيضون، وعادل عسيران، ومحمد الفضل.حسان حلاق، الاتجاهات الطائفية في لبنان١٩١٨-١٩٤٣بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصرة، بيروت، ١٩٧٩، ص٨٧.

(٦٣) ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص٥١.

(٦٤) ولد في طرابلس١٨٩٣، من المسلمين السنة، تولى منصب مفتي طرابلس ١٩١٨، أصبح حاكماً على طرابلس في أثناء الحكومة الفيصلية، ومن دعاة الوحدة السورية، شارك في مؤتمرات الساحل، انتخب نائباً ١٩٤٣، أصبح رئيساً لمجلس الوزراء ١٩٤٥، توفي١٩٥٠/١١/٢٣ ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤٣٣-٤٣٤.

(٦٥)"العرفان"، العرفان في ثلاثة أعوام...، ص٢٠٥ ؛جان ملحة، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، بيروت، ١٩٦٥، ص٤١.

(٦٦) ولد في عكا ١٨٨٧، من المسلمين السنة، تمت محاكمته في عالية ١٩١٥ ونفي الى استانبول، أنتخب نائباً للدورات بين ١٩٤٣ -١٩٦٤، توفي في ١٩٦٨/١١/٦. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٣١٤-٣١٥.

(٦٧)م.م.ن، الدور التشريعي٥،العقد الاستثنائي١، محضر الجلسة٢، المنعقدة في ١٩٤٣/٩/٣، ص٤٩٨-٤٩٩ ؛ "العرفان"، مج٣٣، ج١، ١٩٤، ص١٠٦.

(٦٨) ماجد خليل ماجد ، المصدر السابق ، ص٦١-٦٢ .

(٦٩) صقر يوسف صقر، احمد الأسعد...، ص٧٧.

(٧٠) "??"(جريدة)،العدد١، ١٩٤٣/١١/١٠ ؛ "الحياة النيابية"، "سابقة" فصل نائب من النيابة، مج١٠، ١٩٩٤، ص٧٤.

(71)Fawwaz Traboulsi ,A history of Modern Lebanon, Pluto Press, London, 2007, p., 107.

" ?? "،العدد١٠،١٩٤٣/١١/١؛ منير تقي الدين، الجلاء: وثائق خطيرة تنشر لأول مرة، ط٢، بيروت، ١٩٩٧،ص١.

(٧٢)م.م.ن، الدور التشريعي٥، الجلسة١،المنعقدة في١٩٤٣/١١/٨؛"??"، العدد٢، ١٩٤٣/١١/١١.

(٧٣) د.ك.و، ملفة رقم٣١١/٣٦٦، كتاب المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى الديوان الملكي ببغداد، سري ومستعجل، الموضوع: القضية اللبنانية

وتداعياتها، ١٩٤٣/١١/١٦، و٢٢، ص١٧ ؛ "النهار"، العدد ٢٨٠٦ ، ١٩٤٣ /١١/٩.

(٧٤)"النهار"، العدد٢٨٠٦، ١٩٤٣/١١/٩ ؛ "الحياة النيابية"، "سابقة"...، ص٧٤.

(٧٥) د.ك.و، ملفة رقم٣٦٦ /٣١١ ، كتاب المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى الديوان الملكي ببغداد، سري ومستعجل، الموضوع: القضية اللبنانية وتداعياتها، ١٩٤٣/١١/١٦، و٢٢، ص١٨ ؛ "??"، العدد١ ، ١٩٤٣/١١/١٠.

(٧٦) للمزيد من التفاصيل عن الازمة اللبنانية لعام١٩٤٣ ينظر:- محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠ ؛ أسعد سعدون عبد العالي، موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان (١٩٤٣-١٩٤٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية، خلدة، ٢٠١٢ ؛ منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك؟ ، بيروت، ١٩٧٩.

(٧٧)للمزيد عن الكتلة الوطنية ينظر:-ماهر جبار محمد علي الخليلي، التيارات الفكرية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣٦-١٣٧ ؛ ثامر عناد تركي فهد المحلاوي، الأحزاب السياسية في لبنان١٩٢٠-١٩٥٨"دراسة تاريخية"،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١٠، ص٤٤.

(٧٨)أسس هذه المنظمة الحزبية السياسية الشيعية١٩٤٦ النائب رشيد بيضون، وكانت من بين أهدافها توحيد الشيعة تحت قيادة واحدة والتركيز على العمل الشبابي الشيعي ، وكانت تحمل شارات وأسماء أئمة أهل البيت عليهم السلام. للمزيد ينظر:- محمد مراد، الخيارات السياسية عند الشيعة (منذ تأسيس الدولة اللبنانية حتى اليوم)، "شؤون الأوسط"(مجلة)، بيروت، العدد ١٣٢، ٢٠٠٩، ص١٦١ .

(٧٩) جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، بيروت ، ١٩٩٣، ص٣٠٠.

(٨٠) محمد مراد، المصدر السابق ، ص١٦١ .

(٨١)صقر يوسف صقر، احمد الأسعد...، ص٧٧-٧٨.

(٨٢)علي شعيب، التجربة الحزبية عند شيعة لبنان(شيعة لبنان من التهميش إلى المشاركة الفاعلة)، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٩١.

(٨٣) صقر يوسف صقر، احمد الأسعد...، ص٧٧-٧٨.

(٨٤) محمد مراد، المصدر السابق، ص١٦١.

(٨٥) علي شعيب، المصدر السابق، ص٢٩١ .

(٨٦) المصدر نفسه، ص٢٩١-٢٩٢ .

(٨٧) المصدر نفسه، ص٢٩٢ .

(٨٨) نزار رضا، لبنان يتأرجح، "العرفان"، مج٣٣،ج٥ ،١٩٤٧، ص٥٥٠ ؛ محمد مراد، المصدر السابق، ص١٦١.

(٨٩) م.م.ن،الدورالتشريعي٧،العقد العادي١، الجلسة٤،المنعقدة في ١٩٥٢/٤/٣.

(٩٠) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المصدر السابق ، مج٣، ص٢١٠٥.

(٩١) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق، ص٢٤٧-٢٤٨ .

(٩٢) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ، المصدر السابق، مج٣ ، ص٢١٠٧-٢١٠٩.

(٩٣) في١٩٥٥/٢/٢٤ تم التوقيع على ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في بغداد، تبعها انضمام بريطانيا إلى الحلف في١٩٥٥/٣/٣٠، ثم باكستان في١٩٥٥/٧/١، كما انضمت إيران في تشرين الأول ١٩٥٥.للمزيد ينظر:- سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق١٩٢٠-١٩٥٨، ج١، بغداد، ١٩٧٤، ص٢٤٢ ؛ جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، تعريب جعفر خياط، ج٢، بغداد،١٩٦٠، ص٣٥-٣٨.

(٩٤) م.م.ن، الدور التشريعي٨،العقد العادي١،الجلسة٥، المنعقدة في ١٩٥٤/٣/٣.

(٩٥) للمزيد عن موقف لبنان من حلف بغداد ينظر:- صادق السوداني، المصدر السابق، ص٧٣.

(٩٦) صقر يوسف صقر، احمد الأسعد...، ص٧٧ .

(٩٧) م.م.ن ، الدور التشريعي ٨ ، العقد العادي ١ ، الجلسة ٧، المنعقدة في ١٩٥٧/٤/٥.

(٩٨) م.م.ن ، الدور التشريعي ٨ ، العقد العادي ١ ، الجلسة ٨ ، المنعقدة في ١٩٥٧/٤/٩.

(٩٩) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق، ص ٣١٣ .

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص١٨٤-١٨٥.

(١٠١)عباس أبو صالح، انتفاضة عام ١٩٥٨ في جنوب لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٢، ص٤١ .

(١٠٢) حسين حمد عبد الله الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد،١٩٩٠ ، ص١٧٣.

(١٠٣) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٨٥.

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص١٨٧-١٨٨.

(١٠٥) صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٧٠ ، ص١٧٦

(١٠٦) حسين حمد عبد الله الصولاغ ، المصدر السابق ، ص١٧٦

(١٠٧) عباس أبو صالح ، المصدر السابق، ص١٠٦- ١٢٥.

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص١٩٠-١٩٧.

(١٠٩) صقر يوسف صقر، احمد الأسعد...، ص٧٨.

(١١٠) المصدر نفسه، ص٧٨-٧٩.

(١١١) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٤٢.

المصادر:

- **اولا: الوثائق العراقية**

(١) د.ك.و، ملفة رقم ٣٦٦ /٣١١ .

(٢) د.ك.و، ملفة رقم٣١١/٢٦٨٤.

- **ثانيا: محاضر مجلس النواب اللبناني**

(١) م.م.ن ، الدور التشريعي ٤ ، العقد العادي ٢ ، الجلسة ١ ، المنعقدة في ١٩٣٧/١٠/٢٩.

(٢) م.م.ن ، الدور التشريعي ٤ ، العقد العادي ٢ ، الجلسة ٢ ، المنعقدة في ١٩٣٧/١١/٩.

(٣) م.م.ن ، الدور التشريعي ٤ ، العقد العادي ٢ ، الجلسة ١ ، المنعقدة في ١٩٣٧ /١٢/٣٠.

(٤) م.م.ن ، الدور التشريعي ٤ ، العقد الاستثنائي ١ ، الجلسة ٣ ، المنعقدة في ١٩٣٨ /٣/٢٥.

(٥) م.م.ن، الدور التشريعي ٥،العقد الاستثنائي ١، محضر الجلسة ٢، المنعقدة في ١٩٤٣ /٩/٣.

(٦) م.م.ن ، الدور التشريعي ٥ ، محضر الجلسة ٣ ، المنعقدة في ١٩٤٣/١٠/٧.

(٧) م.م.ن ، الدور التشريعي ٥ ، محضر الجلسة ١ ، المنعقدة في ١١/٨/ ١٩٤٣.

(٨) م.م.ن، الدور التشريعي ٥ ، العقد العادي ٢ ، الجلسة ٢ ، المنعقدة في ١٩٤٦/١٢/٢١.

(٩) م.م.ن، الدور التشريعي ٥، العقد الاستثنائي ٢، الجلسة ١، المنعقدة في ١٠/١/ ١٩٤٧.

(١٠) م.م.ن ،الدور التشريعي ٥، العقد الاستثنائي ٢، الجلسة ١، المنعقدة في ٢١/١/ ١٩٤٧.

(١١) م.م.ن ، الدور التشريعي ٦ ، العقد العادي ١ ، الجلسة ١٠ ، المنعقدة في ٢٢/٥/ ١٩٤٨.

(١٢) م.م.ن ، الدور التشريعي ٧ ، العقد الاستثنائي ١ ، الجلسة ٨، المنعقدة في ١٩٥١/٧/٢٥.

(١٣) م.م.ن ، الدور التشريعي ٧ ، العقد العادي١ ، الجلسة ٤، المنعقدة في ١٩٥٢/٤/٣.

(١٤) م.م.ن ، الدور التشريعي ٧ ، العقد الاستثنائي ١ ، الجلسة ٥، المنعقدة في ١٩٥٤/٣/٣.

(١٥) م.م.ن ، الدور التشريعي ٨ ، العقد الاستثنائي ٢ ، الجلسة ٧ ، المنعقدة في ١٩٥٤/٣/٩.

- **ثالثا: الكتب الوثائقية:-**

(١) البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب١٩٢٦-١٩٨٤، مج١، يوسف قزما خوري(إعداد)، بيروت، ١٩٨٦.

(٢) الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، مجموعة الوثائق الأساسية المتعلقة بالنظام السياسي اللبناني، بيروت، ١٩٦٨.

(٣) محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته١٩٢٦-١٩٩٠، أحمد الزين(إعداد)، بيروت، ١٩٩٣.

(٤) منير تقي الدين، الجلاء: وثائق خطيرة تنشر لأول مرة، ط٢، بيروت، ١٩٩٧.

- **رابعا: الرسائل والاطاريح الجامعية:-**

(١) أسعد سعدون عبد العالي، موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان (١٩٤٣-١٩٤٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية في لبنان، خلدة، ٢٠١٢ .

(٢) ثامر عناد تركي فهد المحلاوي، الأحزاب السياسية في لبنان ١٩٢٠-١٩٥٨ "دراسة تاريخية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الأنبار ، ٢٠١٠.

(٣) حسين حمد عبد الله الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد،١٩٩٠.

(٤) شيماء فاضل مخيبر العميري، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

(٥) عباس أبو صالح، انتفاضة عام١٩٥٨ في جنوب لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت ، ١٩٩٢.

(٦) عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان١٩٠٠-١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠١١.

(٧) ماهر جبار محمد علي الخليلي ، التيارات الفكرية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

(٨) محمد جاسم خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني١٩٤٣-١٩٧٥ "دراسة تاريخية- وثائقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

(٩) محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠ .

- **خامسا: الكتب العربية والمعربة:-**

(١) احمد زين الدين، صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، بيروت، ١٩٩٧.

(٢) باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي، تعريب عمر سعيد الايوبي، بيروت، ٢٠١٠.

(٣) بشارة الخوري، حقائق لبنانية،ج١، بيروت،١٩٦٠.

(٤) جان ملحة ، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية ، بيروت، ١٩٦٥.

(٥) جهاد بنوت ، حركات النضال في جبل عامل، بيروت، ١٩٩٣.

(٦) جورج قرم، لبنان تاريخ ومجتمع، تعريب حسان قبيسي، بيروت ، ٢٠٠٤.

(٧) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، تعريب جعفر خياط، ج٢، بغداد، ١٩٦٠.

(٨) حسان حلاق، الاتجاهات الطائفية في لبنان ١٩١٨-١٩٤٣بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصرة، بيروت، ١٩٧٩.

(٩) حسن خ. غريب، نحو تاريخ فكري – سياسي لشيعة لبنان(أوضاع واتجاهات)، ج١، بيروت، ٢٠٠٠.

(١٠) خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، بيروت،٢٠٠٣.

(١١) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق١٩٢٠-١٩٥٨، ج١، بغداد، ١٩٧٤.

(١٢) شكري نصر الله ، تاريخ لبنان واللبنانيين نظرة إلى الوراء، بيروت ، ٢٠٠٦.

(١٣) صقر يوسف صقر، عائلات حكمت لبنان، بيروت ، ٢٠٠٨ .

(١٤) طريف شمس الدين،انتخابات الرئاسة في لبنان من بشارةالخوري إلى إلياس الهواري١٩٤٣-١٩٨٩،النبطية، ١٩٩٥.

(١٥) عبد الوهاب الكيالي وأخرون، موسوعة السياسة ،ج١، بيروت، ١٩٨٥.

(١٦) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦، بيروت، ٢٠٠٧.

(١٧) لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، ١٩٨٥.

[١٨] ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ التأليف – الثقة – الاستقالة، بيروت، ١٩٩٧.

[١٩] مجموعة باحثين ، شيعة لبنان من التهميش إلى المشاركة الفاعلة، بيروت،٢٠١٢.

[٢٠] محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل ، بيروت ، ٢٠٠٤.

[٢١] محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم، ط٤، بيروت، ٢٠٠٢.

[٢٢] محمد علي علاّم، دليل النائب اللبناني١٨٦١-١٩٩٢، بيروت،١٩٩٣.

[٢٣] منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك ؟، بيروت، ١٩٧٩.

[٢٤] منير تقي الدين، ولادة استقلال، ط٢، بيروت، ١٩٩٧.

[٢٥] يوسف غانم، لبنان بين عهدين١٩٤٣-١٩٥٨، بيروت ،١٩٧٣.

- **سادسا: الكتب الاجنبية:-**

(1) Khodr.K. Khodr, La Vie politique au Libandupuis 1952 diplome de tudesSuperieures de soiencepolitique , Paris , 1972.

(2) FawwazTraboulsi , A history of Modern Lebanon , Pluto Press , London , 2007.

- **سابعا: البحوث والدراسات:-**

[١] احمد زين، من التاريخ النيابي: النواب والأدوار، "الحياة النيابية"، مج٣٨ ، ٢٠٠٠.

(٢) احمد عارف الزين، المجلس النيابي العتيد، "العرفان"، مج ٣٣ ،ج٨ ، ١٩٤٧.

(٣) "الحياة النيابية"،"سابقة"فصل نائب من النيابة، مج١٩٩٤،١٠.

(٤) "الحياة النيابية"، بيان حكومة الاستقلال الأولى، مج٢٢، ٢٠٠٧.

(٥) صادق السوداني، نظام كميل شمعون، لمحات تاريخية من السياستين الداخلية والعربية، "دراسات في التاريخ والآثار"، العدد ٢، ١٩٨٢.

(٦) صقر يوسف صقر، أحمد الأسعد : إقطاعي في ثياب "همشري" ، "معلومات"، مج٦٧، ٢٠٠٩.

(٧) محمد مراد، الخيارات السياسية عند الشيعة(منذ تأسيس الدولة اللبنانية حتى اليوم)،"شؤون الأوسط"، العدد١٣٢، ٢٠٠٩.

(٨) نزار رضا، لبنان يتأرجح، "العرفان" ،مج٣٣ ، ج٥ ، ١٩٤٧.

(٩) يوسف طباجة، نموذج الزعامة السياسية بنو بشارة في جبل عامل، "العرفان"، مج٨٠، العددان٩- ١٠، ١٩٩٦.

- **ثامنا: الصحف والمجلات:-**

(١) "??"(جريدة)، بيروت.

(٢) "الرسمية للجمهورية اللبنانية"(جريدة)، بيروت.

(٣) "الرسمية للجمهورية اللبنانية"(جريدة)، بيروت.

(٤) "النهار"(جريدة)، بيروت.

(٥) "العرفان" (مجلة) ، لبنان .